

فعالية ونجاعة مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة في تعزيز مقومات الإدارة الحديثة - نموذج محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية ضمن خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023 -

أحمد قديميري

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
باحث في القانون الإداري والعلوم الإدارية
جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
Kadmiriahmed96@gmail.com

ملخص:

شكل انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة خلال سنة 2018، والتي انطلقت منذ سنة 2011، عن طريق ثماني (8) دول مؤسسة، خطوة جد إيجابية نحوى تحقيق المزيد من الانفتاح والديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال جعل المواطن في صلب اهتمامات الإدارة، كمؤشر من مؤشرات التحديث الإداري.

من هذا المنطلق، التزم المغرب في البداية بخطة العمل الوطنية للفترة بين 2018 و2020، ثم بعد ذلك خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، والتي تطرقنا لها بالتفصيل والتحليل، خصوصا محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية، ثم خطة العمل الوطنية للفترة بين 2024 و2027، والتي لا زالت قيد التنفيذ.

إلا أن التزام المغرب فيما يخص محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية، كمحور من المحاور الخمسة (5) ضمن خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، واجهته العديد من الصعوبات لتحقيق الأهداف المسطرة في سبيل تحقيق الفعالية والنجاعة المطلوبة داخل الإدارة المغربية، غير أن العزيمة والإدارة المتجسدة في مواصلة العمل في هذه المبادرة عززت من البحث عن الحلول لجميع الإكراهات المطروحة، بما يخدم تعزيز مقومات الإصلاح والتحديث الإداريين.

الكلمات المفتاحية: مبادرة-الشراكة - الحكومة المفتوحة - الشفافية - جودة الخدمات.

Summary

Morocco's involvement in the Partnership for Open Government Initiative in 2018, which was launched in 2011 by eight (8) founding countries, was a very positive step towards achieving greater openness and participatory democracy by putting the citizen at the center of the administration, as one of the indicators of administrative modernization.

From this perspective, Morocco first committed to the National Action Plan for 2018-2020, then the National Action Plan for 2021-2023, which we discussed in detail and analyzed, especially the axis of transparency and quality of public services, and then the National Action Plan for 2024-2027, which is still in the process of implementation.

However, Morocco's commitment to the axis of transparency and quality of public services, as one of the five (5) axes within the National Action Plan for the period between 2021 and 2023, has encountered many difficulties to achieve the set goals in order to achieve the required effectiveness and efficiency within the Moroccan administration, but the determination and will embodied in continuing to work on this initiative has strengthened the search for solutions to all the constraints posed, in order to serve the promotion of the components of administrative reform and modernization.

Keywords: Initiative - Partnership - Open Government - Transparency - Quality of services.

مقدمة :

مما لا شك فيه أن المغرب قطع أشواطاً كبيرة في مجال التدبير العمومي، والذي ينعكس إيجاباً على مستوى فعالية ونجاعة الإدارة العمومية، وهذا ليس وليد اليوم، بل جاء ذلك عبر مختلف المحطات الإصلاحية التي شهدتها المغرب منذ حصوله على الاستقلال، وذلك لتدعيم مرتكزات الدولة الحديثة، ولا سيما من خلال خلق إدارة عمومية حديثة تستجيب لتطلعات المرتفقين وتلبي حاجياتهم وتنهض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فالإدارة هي الأداة الرئيسية التي تترجم من خلالها السياسات العمومية والفعل العمومي.

من هذا المنطلق، كان لزاماً على المغرب، سيما خلال الألفية الثالثة مواصلة جهود الإصلاح الإداري، وجاء ذلك عبر العديد من الاستراتيجيات والمخططات، وصولاً إلى دستور 2011، الذي عزز من هذا التوجه، نحو المزيد من التحديث الإداري، عبر الارتكاز على مختلف آليات التدبير الحديث ولا سيما الديمقراطية التشاركية، وتكريس مبادئ المشاركة، التعددية، محاربة الفساد

وربط المسؤولية بالمحاسبة، والتي لا تستقيم بدون وجود الحق في الحصول على المعلومة، كما أبانت عن جدارتها في تحسين مدخلات ومخرجات التدبير العمومي الحديث سيما في التجارب المقارنة بالدول المتقدمة.

ومن هنا، انفتح المغرب على العديد من التجارب الدولية في هذا المجال، وكان من ضمنها انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة سنة 2018، والتي انطلقت مند سنة 2011، عن طريق ثماني 8 دول مؤسسة، إلا أن هذا الانخراط لم يكن بالشكل الهين، بل تطلب بدل مجهودات كبيرة لتحقيق شروط هذا الانضمام.

وقد واجه المغرب العديد من الصعوبات لتحقيق الأهداف المسطرة في خطط العمل الوطنية التي التزم بها، والتي شملت في البداية، خطة العمل الوطنية للفترة بين 2018 و2020، ثم بعد ذلك خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، التي سوف نتناولها بالتفصيل والتحليل، ثم خطة العمل الوطنية للفترة بين 2024 و2027، والتي لا زالت قيد التنفيذ.

هذا، ويشكل انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، أهمية كبيرة في مساره التنموي، والمتمركز بالأساس حول النموذج التنموي الجديد، والذي يبحث من خلاله عن نموذج تنموي قادر على تلبية احتياجات المواطنين والنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفسر انضمام المغرب لمثل هذه المبادرات الفاعلة والهادفة، والتي لا شك أنها تدفعه إلى المزيد من الإصلاحات وفق مقاربة مقارنة.

من كل هذا وذاك، وإذا كان الجميع يؤكد على الدور الأساسي والمحوري لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في تدعيم وإنجاح الإدارة الحديثة عبر مختلف الآليات، فالأكيد أن تنزيل المحاور والالتزامات التي وقع عليها المغرب عبر خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، سيما من خلال محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية، فقد تطلب الأمر بدل مجهودات كبيرة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن دوافع هذا الانخراط، وآليات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة أمام مختلف التحديات والإكراهات المطروحة، في سياق البحث عن الحلول الممكنة في سبيل تحقيق الحكومة المنفتحة وانعكاسات ذلك على انفتاح الإدارة على محيطها وتعزيز قيم الديمقراطية التشاركية والمواطنة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية المحورية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما هو سياق انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟
- ما هي آليات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

• ما هي حدود وإكراهات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة ؟

• ما هي السبل الكفيلة بتجاوز معيقات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة ؟

من هذا المنطلق، وبناء على السياق العام للموضوع وطبيعة الإشكالية المعالجة والأسئلة المتفرعة عنها، فإننا سوف نكون أمام فرضيتين اثنتين وهما:

• أن انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، لم يأتي وليد الصدفة، وإنما جاء نتيجة وعي عميق منه بضرورة الانفتاح على التجارب الدولية في مجال تدعيم وتقوية الديمقراطية التشاركية والانفتاح على المرتفقين، مما يعزز من مداخلات الإصلاح الإداري الذي يسعى إليه، وبالتالي تحديث الإدارة وتقوية فعاليتها ونجاعتها.

• أن تنزيل مجموع الالتزامات المرتبطة بمحور الشفافية وجودة الخدمات العمومية، لم يكن بالأمر اليسير ولا الهين، بل واجهته العديد من الإكراهات والتحديات التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة، غير أن المغرب لم يستسلم لهذه الصعوبات، وواجهها من خلال البحث عن الحلول والاستراتيجيات البديلة.

وللتعاطي مع هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، والإجابة على الفرضيات المطروحة، فإننا سوف نعالج هذا الموضوع من خلال مطلبين اثنين وهما:

المطلب الأول: الشفافية وجودة الخدمات العمومية كألية لتعزيز مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

الفقرة الأولى: سياق انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

الفقرة الثانية: آليات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

المطلب الثاني: حدود تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة وسبل تجاوز المعوقات.

الفقرة الأولى: إكراهات وحدود تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة

الفقرة الثانية: سبل تجاوز معيقات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة

المطلب الأول: الشفافية وجودة الخدمات العمومية كألية لتعزيز مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

جاء انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في سياق انفتاحه على المبادرات الهادفة إلى تعزيز الانفتاح ودعم الديمقراطية التشاركية، بعد القيام بالعديد من الإصلاحات القانونية والإدارية، والتي مكنته من الانضمام إلى هذه المبادرة الفاعلة إلى جانب الدول المؤسسة والمنخرطة (الفقرة الأولى)، كما أن هذه المبادرة عرفت عدة خطط للعمل، وقد كان من ضمنها خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، والتي تضمنت خمسة 5 محاور أساسية، غير أننا سنركز على محور تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية، وذلك من خلال التطرق إلى آليات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: سياق انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

لا شك أن بلادنا المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، كانت ولا زالت سباقة في الانخراط في العديد من المبادرات والشراكات الهادفة، والتي تكون فرصة من أجل تبادل الخبرات وتحقيق الرقي والتقدم لجميع الفاعلين والمتدخلين في هذه المبادرات، لتكون هذه المبادرة سببا ونتيجة في نفس الوقت نحو تحقيق النموذج التنموي الجديد الذي يطمح له المغرب، عبر عصرنه وتحديث إدارته.

على هذا الأساس، عمل المغرب على الانخراط بكل عزيمة وقوة في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، والتي تشكل مبادرة متعددة الأطراف عرفت النور أول مرة في 20 شتنبر 2011، خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وذلك من طرف ثماني 8 دول وهي كالتالي:

• المملكة المتحدة؛

• الولايات المتحدة الأمريكية؛

• البرازيل؛

• أندونيسيا؛

• المكسيك؛

• نرويج؛

• الفلبين؛

• جنوب إفريقيا.

وتهدف هذه المبادرة بالأساس إلى دفع الدول المنخرطة في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، إلى الالتزام بقيم الديمقراطية التشاركية ودعمها، وذلك من خلال وضع المواطن في صلب اهتماماتها عبر تعزيز الشفافية والنزاهة ولا سيما الشفافية المالية وجودة الخدمات العمومية، تم كذلك من خلال تيسير إمكانية الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة المؤسسات والمرافق العمومية واستغلال التكنولوجيات الحديثة، لما توفره من فرص، مع العمل الجاد على محاربة كل أشكال الفساد الإداري الذي يعرقل جهود التنمية، ولا سيما بالنسبة للدول النامية التي تعاني من هذه المعضلة بشكل كبير.

هذا، وقد بذل المغرب جهودا كبيرة لتوفير شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، حيث تم إعداد وتنفيذ عدة مشاريع ذات الصلة بالالتزامات المطلوبة في هذا الشأن، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية، والحق في الحصول على المعلومات، وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، والمشاركة المواطنية والنشر الاستباقي للمعلومات وغيرها من الإجراءات، وذلك من خلال توفير البنية القانونية لذلك أولا، ثم كذلك من خلال خلق بيئة إدارية تستجيب لهذه الالتزامات الجديدة لتحقيق الانفتاح المنشود، وهو ما مكن بالفعل المغرب من الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بتاريخ 26 أبريل 2018، ليصبح أنداك المغرب العضو رقم 76 في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وقد وضع المغرب منذ ذلك حين ثلاث استراتيجيات لخطة العمل الوطنية، ولكل فترة التزاماتها الخاصة بها، وهي كالتالي:

- خطة العمل الوطنية للفترة بين 2018 و2020؛
- خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023؛
- خطة العمل الوطنية للفترة بين 2024 و2027.

غير أن ما يهيم في هذه المناسبة، هي خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، والتي اخترناها للوقوف على مدى استجابة المغرب للالتزامات التي أخذها على عاتقه، من أجل تقييم هذه الخطة والإكراهات التي واجهتها والحلول المطروحة لتداركها.

وقد تم في هذا الإطار، تنظيم عشر 10 لقاءات تشاورية موضوعاتية، مكنت من مشاركة الفاعلين العموميين والمسؤولين بمختلف المؤسسات والإدارات المعنية بمواضيع هذه اللقاءات، كما شكلت مناسبة لتعبئة فعاليات المجتمع المدني المعنية على المستويين المحلي والجهوي⁽¹⁾، وتضم خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، خمسة 5 محاور واثنان وعشرون 22 التزام كما هي محددة في الجدول أسفله:

1. تقرير التقييم الذاتي السنوي لخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023.

الجدول رقم 1: محاور والتزامات خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023.

المحور	عدد الالتزامات	طبيعة الالتزام
الشفافية وجودة الخدمات العمومية	10	• تعزيز الشفافية المالية. • تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية. • إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية. • تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمتها. • النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية. • تحسين الحكامة الدوائية. • تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية. • تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج. • إحداث بوابو وطنية للنزاهة. • تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها.
المساواة والشمولية	03	• النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهن اقتصاديا. • تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة. • تحسين جودة الخدمات العمومية في مجال حماية الطفولة.
العدالة المنفتحة	03	• نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية. • التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي. • تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة.
المشاركة المواطنة	04	• إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد. • إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني. • تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي. • تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبّع وتنفيذ السياسة البيئية.
الجماعات الترابية المنفتحة	02	• تعزيز الولوج إلى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية. • إعداد ونشر حقيبة أدوات (Boite à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية.

كانت إذن هذه مجموع الالتزامات 22 المقسمة على خمسة 5 محاور، غير أن ما يهمنا ضمن هذه الخطة، أي خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، هو محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية، والذي سوف نتطرق له بالتفصيل، لما له من أهمية في تكريس مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة، وتعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، كما سنرى ذلك.

الفقرة الثانية: آليات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة

تتمثل آليات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة، في عشرة 10 التزامات، تشكل الركائز الأساسية التي تقوم عليها، وهي كالتالي:

1- تعزيز الشفافية المالية

تعتبر الشفافية من أبرز الأبعاد الدالة على الحكامة الجيدة، مما يستدعي من الحكومات العمل على نشر المعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والسياسات العمومية التي تشرعها، والقرارات التي تتخذها لإتاحتها للعموم، لأنها الطريقة الوحيدة التي بها سيتمكن المواطنون من الالتزام بالقانون⁽¹⁾، وقد شكل دخول القانون التنظيمي لقانون المالية حيز التنفيذ مطلع سنة 2016⁽²⁾، فرصة ملائمة للمملكة المغربية نحو تنزيل الفعلي لمضامين دستور 2011، والتي يراد من خلالها المزيد من التوجه نحو الشفافية المالية من أجل خلق تواصل أفضل مع المواطنين، وذلك قصد توفير المعلومات المالية بطريقة استباقية وتقديمها بصورة مبسطة تتلاءم مع تطلعات المواطنين، وهو ما تم من خلال البوابة الإلكترونية المتعلقة بالقانون التنظيمي لقانون المالية⁽³⁾، والتي تمكن المتصفح لهذا الموقع من التعرف على المعطيات التالية:

- السياق العام ونشأة وتطور القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- أهداف القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- مراحل إعداد واعتماد القانون التنظيمي؛
- معجم خاص بالمصطلحات المتعلقة بالقانون التنظيمي لقانون المالية؛

1. معاذ البوش، أسس وآليات الحكومة المفتوحة بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية 2021/2022، ص 16.

2. ظهير شريف رقم 1.15.62 صادر في 14 من شعبان 1436 الموافق ل 2 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

3. يوجد الموقع المتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية ب <https://lof.finances.gov.ma/ar>

- ركائز القانون التنظيمي لقانون المالية: (تعزيز نجاعة الأداء-تعزيز شفافية المالية العمومية-المحاسبة)...

وإلى جانب وجود جميع المعطيات المرتبطة بالقوانين التنظيمية للمالية والميزانية على البوابة الإلكترونية المتعلقة بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فإن وزارة المالية تسهر على نشر النشرة الإحصائية الشهرية للمالية العمومية، حيث تقدم إحصائيات حول مستوى تنفيذ النفقات والموارد خلال السنة مع الحرص على توضيح أسباب تطور معدل التغير المسجل مقارنة مع السنة الماضية⁽¹⁾، وهو ما يساهم في المزيد من الشفافية المالية من خلال تتبع الوضعية الشهرية للمالية العمومية ببلادنا، سيما بالنسبة لمختلف الباحثين والمهتمين بهذا المجال، وما يعنيه هذا الأمر من انفتاح ووضوح.

2- تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية

يصنف الحق في الحصول على المعلومات كأحد أبرز وأهم الحقوق في العصر الحديث، فالفرد بقدر تمتعه بهذا الحق يستطيع أن يمارس دوره في الرقابة والمساءلة وكذلك المشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تمسه كمواطن داخل الدولة⁽²⁾.

ويعتبر صدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ودخوله حيز التنفيذ بصفة كلية ابتداء من تاريخ 12 مارس 2020⁽³⁾، نقطة تحول مهمة نحو تحقيق مطلب تفعيل الحق في الحصول على المعلومة بالإدارات والمؤسسات العمومية لفائدة كافة المرتفقين سواء أكانوا أشخاص ذاتيين أو اعتباريين، ويعتبر إصدار هذا القانون ترجمة فعلية وملموسة لتنزيل مقتضيات دستور 2011 ومتطلباته القانونية والمؤسسية⁽⁴⁾.

ولهذا الغرض تم تعيين الأشخاص المكلفين بالتجاوب مع المرتفقين للحصول على المعلومات والذي بلغ عددهم أكثر من 1850 شخصا لتقلي الطلبات والرد عليها، كما تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة هؤلاء الأشخاص عبر مكونين مختصين سبق تكوينهم لهذا الغرض، مع إحداث بوابة

1. بوابة الحكومة المنفتحة.

2. رحاب فريد أحمد محمد، الحق في الحصول على المعلومات دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الفرع الرئيسي 165 ش محمد فريد، عمارة حلاوة أعلى مكتبة الأنجلو ومكتبة الأهرام-، وسط البلد، القاهرة، الطبعة الأولى 2020، ص 11.

3. ظهير شريف رقم 1-18-15 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

4. مرتضي بن عبد الغفور، الحكومة المنفتحة ورهان الحكامة وتحقيق التنمية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام والعلوم الإدارية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي بطنجة، السنة الجامعية 2020/2021، ص 123.

إلكترونية للحصول على المعلومات⁽¹⁾ بهدف تيسير عملية إيداع الطلبات واستخراج الإحصائيات المرتبطة بها⁽²⁾.

كما تم إحداث منصة إلكترونية موحدة للنشر الاستباقي للمعلومات ببوابة الحصول على المعلومات chafafiya.ma والتي تتيح الولوج إلى جميع المعلومات المنشورة من طرف الإدارات العمومية سواء بمواقعها الإلكترونية أو وسائل أخرى وفق التصنيف المحدد بالمادة 10 من القانون 31.13 المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات.

3- إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية

تلعب المرافق العمومية في علاقتها بالمرتفقين دورا محوريا في المجال الإداري، وبالتالي أي إصلاح في هذا المجال لابد من أن يراعي هذه العلاقة، سيما وأن هناك عدة تفاوتات بين القطاعات والمجالات الترابية على مستوى الاستجابة لتطلعات وحاجيات المرتفقين، نظرا لاختلاف أنماط وطرق تنظيمها وتبدير مواردها البشرية، بالإضافة إلى التحولات والتطورات المتسارعة التي يعرفها محيطها الداخلي والخارجي.

على هذا الأساس نص دستور 2011 بالمملكة المغربية في بابه الثاني عشر 12 المتعلق بالحكمة الجيدة على إحداث ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكمة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية⁽¹⁾.

وتنزيلا للمقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكمة الجيدة، تم إصدار القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية كإطار مرجعي وطني يحدد مبادئ وقواعد الحكمة الجيدة⁽⁴⁾، التي ينبغي أن تخضع لها المرافق العمومية على مستوى التنظيم والتسيير وفي علاقتها بالمرتفقين، ويهدف هذا الميثاق إلى:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمرافق العمومية، عبر اعتماد برمجة تقوم على أساس النجاعة وتحقيق النتائج، وتراعي الإلغائية ومتطلبات التنمية والحاجيات المتنامية للمرتفقين؛
- تطوير منظومة تنظيم المرافق العمومية، من خلال توزيع المهام وتحديد المسؤوليات

1. وهو ما تأتي بالفعل من خلال إحداث بوابة إلكترونية للحصول على المعلومات، وتتيح هذه البوابة للمواطنين والمواطنات والأشخاص الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية تقديم وتتبع طلبات الحصول على المعلومات وفقا للقانون 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

2. بوابة الحكومة المنفتحة.

1. الفصل 157 من دستور 2011.

4. ظهير شريف رقم 1-21-58 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 54-19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

وفق هياكل تنظيمية تستجيب للأهداف المحددة ولمبدأ القرب في إطار الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؛

- تعزيز نجاعة المرافق العمومية في تدبير مواردها؛
- الرفع من جودة الخدمات العمومية وتيسير الولوج إليها؛
- إرساء دعائم انفتاح المرافق العمومية على محيطها الداخلي والخارجي، وإشراك مختلف الفاعلين في تطوير الخدمات وتحسين جودتها؛
- ترسيخ قيم النزاهة، من خلال اعتماد آليات التخليق وتطوير السلوك الوظيفي؛
- إعمال مبدأ الشفافية، من خلال تقديم ونشر المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمرافق العمومية والخدمة العمومية.

4- تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقميتها

من أجل تأطير العلاقة التي تربط الإدارة بالمرتفقين، بصفة عامة، تم إصدار القانون رقم 55,19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 28 شتنبر 2020⁽¹⁾، ويحدد هذا القانون المبادئ والقواعد المنظمة للإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية التي يطلبها المرتفقون من الإدارات العمومية، فوفقاً لهذا القانون، تقوم العلاقة بين الإدارة والمرتفق على المبادئ العامة التالية:

- الثقة بين المرتفق والإدارة؛
- شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية؛
- تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية،
- تحديد آجال قصوى لدراسة طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية ومعالجتها وتسليمها للمرتفقين؛
- التناسب بين موضوع القرار الإداري والوثائق والمستندات والمعلومات المطلوبة للحصول عليه؛
- اعتبار سكوت الإدارة على طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية، بعد انقضاء الآجال المحددة، بمثابة موافقة، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
- الحرص على التحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؛

1. ظهير شريف رقم 1-20-06 صادر في 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020) بتنفيذ القانون رقم 55-19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

- عدم مطالبة الإدارة المرتفق، عند إيداع ملف طلبه أو خلال مرحلة معالجته، بالإدلاء بوثيقة أو بمستند أو بمعلومة أو بالقيام بإجراء إداري، أكثر من مرة واحدة؛
 - تقريب الإدارة من المرتفقين فيما يخص إيداع الطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ومعالجتها وتسليمها؛
 - تعليل الإدارة لقراراتها السلبية بخصوص الطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية وإخبار المرتفقين المعنيين بذلك.
- كما شكل الورش الإصلاحي لتبسيط المساطر الإدارية إحدى المشاريع الاستراتيجية للبرنامج الحكومي 2021-2026 في محوره الثالث المتعلق بتحسين حكمة وفعالية الإدارة⁽¹⁾.

5- النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية

يتوفر قطاع التربية الوطنية على نظام مندمج للمعلومات ويقدم سنويا مجموعة من المعطيات الإحصائية الخاصة بالقطاع، وذلك من خلال إمكانية الولوج إلى المعلومات والمعطيات التي تتوفر عليها القطاع قصد استغلالها وإعادة استعمالها من طرف العموم، وهما يمكن من الجوانب التالية⁽²⁾:

- خلق تواصل دائم حول الأرقام والمعطيات الإحصائية الخاصة بقطاع التربية الوطنية؛
- تدعيم وتقوية البحث العلمي والحقل المعرفي من خلال تسهيل الولوج إلى المعلومة وإعادة استعمالها؛
- حماية حقوق المواطنين من خلال رفع الوعي القانوني لديهم، وإطلاعهم على الإجراءات والمساطر الإدارية الجاري بها العمل؛
- تعزيز معايير الشفافية وقواعد الانفتاح والنزاهة؛
- المساهمة في إرساء أجواء الثقة بين الإدارة والمرتفقين؛
- المساهمة في توفير الظروف المحفزة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

6- تحسين الحكامة الدوائية

يشكل الحق في الصحة حق من حقوق الإنسان والتي تنص عليه جميع المواثيق الدولية كما صادقت عليها بلادنا، ومن هنا ينص دستور 2011، على أنه تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة جميع الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين

1. التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024، ص 7.

2. بوابة الحكومة المنفتحة.

والمواطنين على قدم المساواة⁽¹⁾ من عدة حقوق ومن ضمنها، الحق في العلاج والعناية الصحية، وكذا الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي والمنظم من لدن الدولة.

ومن هذا المنطلق تتكفل الدولة بمرضى الأمراض المزمنة كالسكري والضغط، بحيث زادت من مساهمتها في تمويل الأدوية من 600 مليون درهم إلى مليار و600 مليون درهم، إلا أنه رغم كل المجهودات المبذولة لا زالت تطرح إشكالية استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية، وذلك راجع بالأساس إلى مسطرة منح استفادة المعنيين من الدواء والمتدخلين فيها وغياب نظام معلوماتي للتتبع في هذا المجال.⁽²⁾

7- تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية

بالنظر إلى محدودية شفافية المساطر والمعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية، وكذا ضعف آليات إشراك المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة وتتبّع وتقييم الخطط المتعلقة بالصحة على المستوى المحلي والوطني، كان لزاما على الدولة أن تقوم بإعادة النظر في تقوية وتعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية وذلك من خلال تنظيم لقاءات تشاورية استطلاع رأي المواطنين مع إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين وإعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين، سيما وأن الشفافية والمشاركة من المعايير الأساسية التي تخضع لها المرافق العمومية، كما هو منصوص عليه في دستور 2011⁽³⁾، الأمر الذي سينعكس إيجابا على الرفع من جودة الخدمات الصحية.

8- تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج

لا شك أن التحولات التي يعرفها العالم اليوم، أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في تدبير جميع العمليات الإدارية، ولعل من أبرزها تدبير المجال الصحي لما له من أهمية في الحفاظ على أرواح وسلامة المواطنين، بالنظر للسرعة والفعالية التي توفرها الوسائل التكنولوجية الحديثة، وبطبيعة الحال أن هذا الأمر سيتعزز بشكل كبير من خلال خلق نظام معلوماتي مندمج وبنك معطيات سيمكن جميع الفاعلين في هذا المجال من الولوج إلى هذا النظام المعلوماتي كل في مجال تخصصه والاطلاع على المعطيات المناسبة وتوظيفها بالشكل المناسب، مثل تتبع الوضعية الصحية لكل مواطن بحيث يتم التعرف على الأمراض التي يعانيها بشكل دقيق دون الحاجة إلى إعادة الفحوصات والتعرف على الحالة الصحية من جديد.

1. الفصل 31 من دستور 2011.

2. بوابة الحكومة المنفتحة.

3. الفصل 154 من دستور 2011.

9- إحداه بوابة وطنية للنزاهة

انخرط المغرب في مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وهو ما تم تتويجه من طرف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، يوم الأربعاء 15 ماي 2024 بالرباط، من خلال إطلاق البوابة الوطنية للنزاهة⁽¹⁾، nazaha.ma وبوابتها المؤسسية الجديدة والمنصة الرقمية لتلقي الشكايات والتبليغات والمعلومات chikaya.ma، وهو ما يترتب عنه تحقيق المشاركة المواطنة وانخراط المواطنين في السياسات العمومية الفعالة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومحاربة كل أشكال الفساد والريع، كما هو منصوص على ذلك في الفصل 36 من دستور 2011.

10- تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

يمكن للمؤسسات العمومية في عصر التحول الرقمي، الاستفادة من عدة فرص ومزايا تتيحها البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة، فقد خلقت البيانات الضخمة، خلال السنوات الأخيرة، تغييرات عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى القطاع العمومي، حيث يمكن للفاعلين المعنيين، باستخدام هذه البيانات، من إدارة التغيرات الداخلية والخارجية التي يواجهونها، بشكل أفضل، كما يمكن كذلك التحول الرقمي باستخدام البيانات الضخمة، من توفير وسيلة إضافية لأي مؤسسة عمومية أو خاصة لضمان أكبر قدر ممكن من الأداء والقدرة التنافسية.

ولقد أثبتت عدة تقارير ودراسات أن الأنشطة المتعلقة بالبيانات المفتوحة، تتضاعف عبر العالم، خلال السنوات الأخيرة، بحيث تعمل المؤسسات العمومية على نشر مجموعات البيانات المفتوحة، وإنشاء بوابات إلكترونية، وتنظيم مسابقات ومنح جوائز...، وقد ساهم توظيف البيانات الضخمة في بعض البلدان في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة، كان لها الأثر الطيب على التنمية المستدامة، وهو ما حتم على المغرب ضرورة توفير الوسائل التكنولوجية لاستخدامها، في الإدارات العمومية، وتهيئة المناخ العام ليتوافق مع المتغيرات العالمية السريعة من أجل أن يتمتع الفرد بخدمة عمومية راقية⁽²⁾،

غير أنه وبالرغم من المجهودات التي بذلت في سبيل إنجاز جميع الالتزامات 22 ضمن محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية، إلا أنه لا زالت هناك بعض التحديات التي تعيق الوصول إلى المبتغى بالشكل المطلوب، وهو ما يجعل المغرب أمام المزيد من التحديات لتحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة وسيما من خلال البحث عن سبل تجاوز هذه المعوقات.

1. موقع البوابة <https://www.nazaha.ma/ar/node/64>

2. عبد الناصر حيدر علي العمري، دور الإدارة الإلكترونية في تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد الإداري، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-الرباط، الطبعة الأولى 2021، ص 106

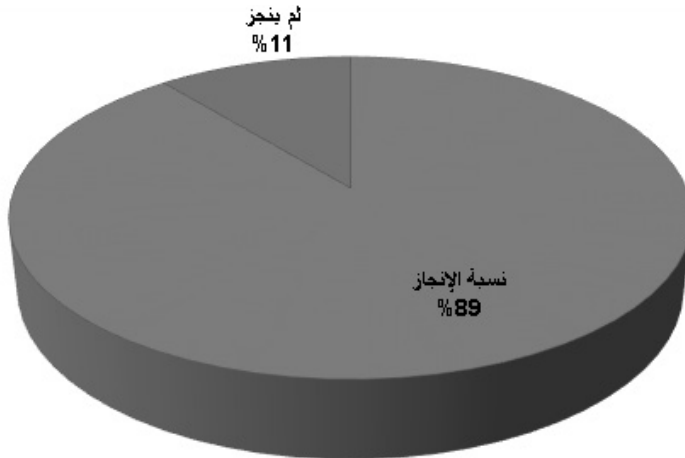
المطلب الثاني: حدود تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة وسبل تجاوز المعوقات.

واجه تفعيل محور تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية بما يحمله من التزامات، ضمن خطة العمل الوطنية للفترة بين 2021 و2023، العديد من التحديات والإكراهات التي حالت دون تحقيق نسبة إنجاز 100% (الفقرة الثانية)، إلا أن المغرب واجه هذه الصعوبات والتحديات من خلال العديد من التدابير والإجراءات، للبحث عن سبل تجاوز هذه المعوقات وتحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة، باعتبارها من المبادئ الدستورية التي تحكم المرفق العمومي، وقد ساهمت وسائل الاتصال والمعلومات المعتمدة من طرف الإدارة في تفعيل هذا المبدأ⁽¹⁾، (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إكراهات وحدود تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة

لا شك أن أي مجال من المجالات ولا إصلاح من الإصلاحات، إلا ولا بد له من صعوبات وتحديات تواجهه قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ، لهذا فإن هدف تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة، واجهته عدة إكراهات وعراقيل لم تسعف في تحقيق نسبة إنجاز 100% كما كان مخطط لها، حيث أن نسبة إنجاز خطة العمل الوطنية لفترة 2021 إلى 2023 وصلت 89% في حين بقيت نسبة 11% لم تنجز كما يوضح المبيان رقم 1 أسفله، وهو نفسه الأمر بالنسبة لبعض الالتزامات التي لم تحقق نسبة 100% من الإنجاز كما هو موضح في المبيان رقم 2 التالي:

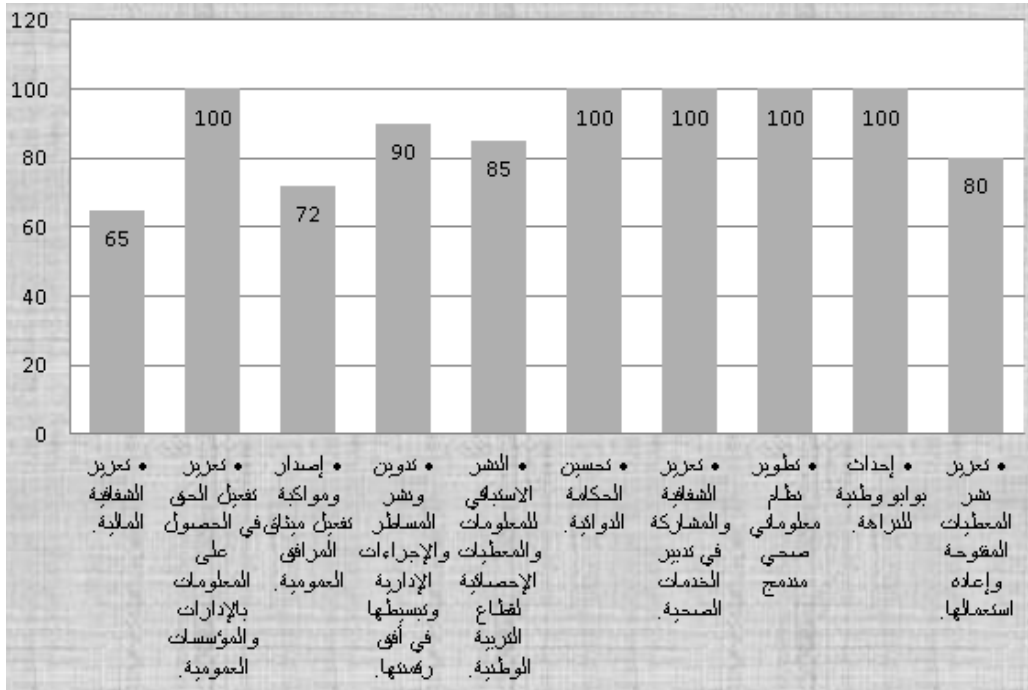
المبيان رقم 1: النسبة الإجمالية لإنجاز محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات بوابة الحكومة المنفتحة

1. رضوان الإدريسي البوزيدي، الإدارة الرقمية في ظل الأزمات «أزمة كورونا نموذجا»، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسية بالرباط، السنة الجامعية 2021/2020، ص 23

المبيان رقم 2: النسبة الإجمالية لإنجاز التزامات محور الشفافية وجودة الخدمات العمومية



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات بوابة الحكومة المنفتحة

هكذا، ومن خلال قراءة المبيانين رقم 1 ورقم 2، فإنه يلاحظ أنه بالرغم من المجهودات الكبيرة التي يبذلها المغرب في سبيل تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية، إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى الغاية المرجوة، ولاسيما بالنسبة للالتزامات التي لم تحقق فيها نسبة إنجاز 100% كما هو مبين، وهو أمر طبيعي على اعتبار أنه دولة نامية لها مجموعة من الإكراهات والتحديات الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على مساره التنموي من قبيل الأمية والبطالة والفقر والهشاشة...

وعليه، فإنه بالرغم من الأهمية والحاجة الملحة نحوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في مجال المالية العمومية والميزانية، إلا أن الأمر ليس بالشيء المتيسر ولا الهين فعله، وذلك نظرا للطابع التقني للميزانية وكذا مختلف التغيرات والتقلبات التي تعرفها الأرقام التي تبني عليها توقعات الميزانية خلال مرحلة التنفيذ حسب المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها بلادنا، ثم كذلك اختلاف انتظارات ووجهات النظر واهتمامات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال.

وإلى جانب الإكراهات المرتبطة بالشفافية المالية العمومية، يطرح كذلك إكراه الحصول على المعلومات من الإدارات والمؤسسات العمومية، وذلك بالرغم من التدابير المعمول بها والجهود المبذولة من طرف مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، فإنه لا تزال نسبة التفاعل مع طلبات

الحصول على المعلومات المقدمة من طرف المرتفقين غير كافية كما وكيفا، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها⁽¹⁾:

- غياب آلية دائمة لدعم وتقوية قدرات الأشخاص المعينين المكلفين بمد المرتفقين بالمعلومات؛
- قصور على مستوى نشر المعلومات ولاسيما تلك المنصوص عليها في المادة 10 من القانون رقم 31.13 والمتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات⁽²⁾.

إن الإكراهات المرتبطة بالشفافية والحق في الحصول على المعلومة، لها ارتباط وثيق أيضا بالجوانب المرتبطة بتفعيل ميثاق المرافق العمومية والذي يعاني بدوره، ويعزى هذا الأمر إلى عدة إكراهات مرتبطة بالأساس بتعدد أصناف المرافق العمومية وتفاوت مستوى جودة الخدمات

1. بوابة الحكومة المنفتحة.

2. تنص المادة 10 من القانون رقم 13.31 على أنه يجب على المؤسسات والهيئات المعنية، كل واحدة في حدود اختصاصاتها، أن تقوم، في حدود الإمكان، بنشر الحد الأقصى من المعلومات التي في حوزتها والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات الواردة في هذا القانون، بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة خاصة الإلكترونية منها بما فيها البوابات الوطنية للبيانات العمومية، ولاسيما المعلومات المتعلقة بما يلي:
- الاتفاقيات التي تم الشروع في مسطرة الانضمام إليها أو المصادقة عليها؛
 - النصوص التشريعية والتنظيمية؛
 - مشاريع القوانين؛
 - مشاريع قوانين المالية والوثائق المرفقة بها؛
 - مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان؛
 - ميزانيات الجماعات الترابية، والقوائم المحاسبية والمالية المتعلقة بتسيير هذه الجماعات وبوضعيتها المالية؛
 - مهام المؤسسة أو الهيئة المعنية وهياكلها الإدارية، والمعلومات الضرورية من أجل الاتصال بها؛
 - الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفو المؤسسة أو الهيئة أو مستخدموها في أداء مهامهم؛
 - قائمة الخدمات التي تقدمها المؤسسة أو الهيئة للمرتفقين، بما فيها قوائم الوثائق والبيانات والمعلومات المطلوبة بقصد الحصول على خدمة أو وثيقة أو بطاقة إدارية رسمية والخدمات الإلكترونية المرتبطة بها؛
 - حقوق وواجبات المرتفق تجاه المؤسسة أو الهيئة المعنية، وطرق التظلم المتاحة له؛
 - شروط منح التراخيص والأذونات وشروط منح رخص الاستغلال؛
 - النتائج المفصلة لمختلف المحطات الانتخابية؛
 - البرامج التوقعية للصنفات العمومية ونتائجها إذا تم إنجازها وحائزوها ومبالغها؛
 - برامج مباريات التوظيف والامتحانات المهنية، والإعلانات الخاصة بنتائجها؛
 - الإعلانات الخاصة بفتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا ولائحة المترشحين المقبولين للتباري بشأنها ونتائجها؛
 - التقارير والبرامج والبلاغات والدراسات المتوفرة لدى المؤسسة أو الهيئة؛
 - الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - المعلومات المتعلقة بالشركات لاسيما تلك المسوكة لدى مصالح السجل التجاري المركزي؛
 - المعلومات التي تضمن التنافس الحر والنزاهة والمشروع.

المقدمة للمرتفقين حسب كل صنف من أصناف المرافق العمومية وحسب المجالات الجغرافية أيضاً، فقد تجد هناك تقدم ملموس داخل قطاع معين في حين أن قطاع آخر تجده منغلقة على نفسه ويشوبه الغموض، وهو نفس الأمر بالنسبة لبعض الجهات والمناطق الجغرافية مقارنة مع مناطق جغرافية أخرى.

كما أن التزام تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها، تواجهه أيضاً مجموعة من الصعوبات والعراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف المبتغاة، ويعزى هذا بالأساس إلى التأخر المسجل في مؤشر الخدمات الرقمية الذي عرف تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة ما بين 2014-2022، فبالرغم من تطور عدد الخدمات العمومية الإلكترونية المتاحة للمرتفقين والتي بلغت عند متم سنة 2023، 605 خدمة إلكترونية، لم يكن لهذا التطور تأثير إيجابي على تبسيط المساطر الإدارية للمرتفق، حيث أبانت دراسة قياس نضج هذه الخدمات العمومية التي قامت بها مصالح وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة سنة 2019، أن نسبة الخدمات الإلكترونية المرقمنة كلياً لم يتجاوز 23% من مجوع الخدمات المقدمة للمرتفقين⁽¹⁾، كما أننا هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون تحقيق هدف تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وتتمثل هذه العصبوبات فيما يلي⁽²⁾:

- عدم التدوين والنشر المنتظم والفوري للمساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية؛
- غياب قاعدة وطنية حصرية وموحدة للقرارات الإدارية التي تصدرها الإدارات العمومية لفائدة المرتفقين؛
- عدم إلزامية تقييد الإدارة بما يتم نشره من مساطر وإجراءات على مستوى وسائل النشر المتاحة؛
- التعقيد والتكرار والتداخل في المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية؛
- نقص في رقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية.

كما أن التزام النشر الاستباقي للمعلومات يواجه أيضاً مجموعة من الصعوبات تتمثل أساساً في كيفية الولوج إلى كافة المعلومات والمعطيات التي يتوفر عليها القطاع مع تسجيل صعوبة في استغلالها وإعادة استعمالها من طرف المواطنين، وهذا راجع بشكل كبير لطبيعة الملفات الرقمية المنشورة (PDF) وعدم استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات المشار إليها في المادة 10 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات⁽³⁾، وهو نفس

1. التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024، ص 107.

2. بوابة الحكومة المنفتحة.

3. بوابة الحكومة المنفتحة.

الأمر بالنسبة لالتزام تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها، والذي يعاني بدوره من عدة صعوبات تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة ولاسيما نقص في تمكين المواطنين من الوصول إلى البيانات المفتوحة مع قلة الوعي بفوائد نشر واستعمال البيانات المفتوحة وعدم وجود رؤية واضحة حول هذا الأمر، وهو ما جعل المغرب يتأخر في مؤشر الحكومة الالكترونية لدى الأمم المتحدة، حيث انتقل تصنيف المغرب من الرتبة 82 سنة 2014 إلى الرتبة 101 سنة 2022 من أصل 193 دولة شملها هذا التصنيف⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تحقيق نسبة إنجاز 100% في بعض الالتزامات كما هو موضح في المبيان رقم 2، لا تعني البتة أن المغرب حقق التطور المبرر في هذه المجالات، وإنما أصبحت له الركائز الأساسية التي تبني عليها الإصلاحات والتطورات الجديدة في هذا المجال، ولعل ما يؤكد ذلك هو انخراط المغرب في خطة العمل الوطنية الثالثة لفترة 2024 إلى 2027 لتعزيز هذه المكتسبات والعمل على إيجاد حلول لل صعوبات التي ظلت مطروحة، والبحث عن سبل تجاوز معيقات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية لتحقيق الغاية المنشودة، ألا وهي الحكومة المنفتحة بما تحمله من انعكاسات جد إيجابية على التدبير العمومي بالمغرب.

الفقرة الثانية: سبل تجاوز معيقات تحقيق الشفافية وجودة الخدمات العمومية في ظل الحكومة المنفتحة

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي عرفته شفافية الميزانية بالمغرب نظير الجهود المبذولة في هذا المجال من أجل تحقيق التزامات مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، فإنه ينبغي مضاعفة هذه الجهود نحو المزيد من الشفافية، سيما من خلال تدعيم مشاركة المواطنين في إبداء آراءهم فيما يخص قانون المالية عبر آلية ميزانية المواطن التي تعتبر آلية جد مبتكرة في تبسيط المفاهيم والمعطيات لجميع المواطنين على مختلف مستوياتهم للتعبير عن آراءهم في هذا المجال، والتي ظهر أول تطبيق لها في البرازيل في مدينة بورتو أليغري سنة 1989⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أيضا إعداد تقرير نصف سنوي للميزانية يعنى بإدراج المعطيات المحينة مقارنة مع التوقعات التي بني عليها مشروع قانون المالية، لإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح، مع العمل على نشر جميع التقارير المرتبطة بقانون المالية، سيما التقارير الموصى بها من طرف الهيئات والمنظمات الدولية.

1. التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024، ص 107.

2. محمد صدقي - برنامج الجامعات الترابية المنفتحة - دراسة حالة جماعة فاس-، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2023-2024، ص 14.

وإلى جانب ضرورة تحسين التزام تعزيز الشفافية المالية وتدعيمه، فإنه لا بد من تحقيق أكبر تقدم ممكن في سبيل الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات والمؤسسات العمومية على الرغم من الجهود التي بدلت في هذا الباب وتحقيق نسبة إنجاز وصلت إلى 100%.

وعليه، فإنه ينبغي وضع آليات لتعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات، من خلال⁽¹⁾:

- تفعيل شبكة الأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات كفضاء لتقاسم التجارب وتقوية القدرات وتدعيم الخبرات؛
- وضع نظام إلكتروني لتقاسم التجارب والخبرات وتقديم المواكبة اللازمة للأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات؛
- التواصل حول المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات ومواكبة الإدارات العمومية للانخراط فيها.

وهذا بطبيعة الحال ما سيمكن المغرب من المضي قدما نحو المزيد من تفعيل الحق في الحصول على المعلومات، سواء من خلال الرفع من كفاءة المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات، أو من خلال تكوين بنك من المعطيات عبر النشر الاستباقي لجميع المعطيات والمعلومات الموجودة في حوزة الإدارات والمؤسسات العمومية، مع الاعتماد على عدد الطلبات التي تم التجاوب معها وكمية وحجم المعطيات المنشورة مسبقا، كمؤشرات لقياس مدى التقدم الملحوظ في الحق في الحصول على المعلومات.

أما فيما يتعلق بالتزامي إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية وتدوين ونشر الإجراءات والمساطر الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها، فإنه لم يتم تحقيق نسبة إنجاز 100%، وهو الأمر الذي يحتم على المغرب مواصلة الإصلاحات المرتبطة بمجال تخليق وتبسيط المساطر الإدارية.

من هذا المنطلق، فإن تحقيق نسبة إنجاز عالية فيما يتعلق بمواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية تتطلب تحقيق نجاعة وفعالية المرافق العمومية على مستوى التنظيم والتدبير، وتدبير الموارد البشرية والوسائل العامة، بالإضافة إلى تخليق وتحسين علاقة المرافق العمومية بالمرتفعين على مستوى الانفتاح والتواصل، والاستقبال ومعالجة التظلمات وتنفيذ الأحكام القضائية، مع إحداث مرصد وطني للمرافق العمومية لرصد مستوى نجاعة أداء المرافق العمومية وجودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفعين، مما سيمكن من تحقيق المساواة في تقديم الخدمات العمومية بين مختلف القطاعات والمجالات الجغرافية مع ضمان تحقيق الالتقائية.

1. بوابة الحكومة المنفتحة.

كما أن تدوين ونشر الإجراءات والمساطر الإدارية وتبسيطها تحتاج أيضا على المزيد من الفعالية سيما من خلال خلق بوابة وطنية موحدة تضم جميع المساطر والإجراءات الإدارية والرفع من مستوى جودة الأداء، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من رضا المرتفقين حول جودة الخدمات العمومية المقدمة لهم.

أما فيما يتعلق بالنشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية، فإنه يتطلب تعزيز النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات الإحصائية لقطاع التربية (الموارد البشرية- الخريطة المدرسية- الولوج إلى خدمات التعليم)، مما سينعكس إيجابا على تدعيم وتقوية البحث العلمي والمساهمة في توفير الظروف المحفزة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، مع الاعتماد على حجم ونسبة المعلومات والمعطيات المنشورة بالبوابة الالكترونية كمؤشر لقياس فعالية هذا الالتزام.

وإلى جانب الالتزامات التي سبقا الإشارة إليها، فإن تحسين الحكامة الدوائية وتعزيز الشفافية والمشاركة وتطوير نظام معلوماتي صحي وإحداث البوابة وطنية للنزاهة، بدورها تحتاج إلى مواصلة الجهود بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز 100%، حتى لا يكون هناك تراجع أو تهاون على هذا المستوى، في حين أن التزام نشر المعطيات وإعادة استعمالها، يتطلب مضاعفة الجهود وذلك من خلال⁽¹⁾:

- إعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة؛
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة؛
- مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة، وفائدة الجامعات والمجتمع المدني من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال وإعادة استعمال المعطيات المفتوحة؛
- تطوير (Refonte) البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة؛
- التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة؛
- وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.

1. بوابة الحكومة المنفتحة.

خاتمة:

إن التعاطي مع مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في حد ذاتها تعبر عن رؤية وتوجه سديد للمغرب في مجال الشفافية وحرية والولوج إلى المعلومات سيما في زمن التكنولوجيا والمعلومات، وما يتيح هذا الأمر من فرص واعدة لتحقيق الإصلاح الإداري، وبالتالي التنمية المنشودة، وهو ما يجعل الطريق لا زال طويلا لتدليل الصعوبات وتجاوز المعوقات التي لا زالت تطرح إلى حدود الساعة أمام تحقيق هدف الحكومة المنفتحة.

هذا وإن كان المغرب خطا خطوات إيجابية نحو تحقيق الحكومة المنفتحة لخطة العمل الوطنية لفترة 2021 إلى 2023، بالرغم من الصعوبات التي واجهته، فقد انخرط أيضا وبكل إرادة نحو الاعتكاف على تحقيق المرحلة الثالثة، وهي خطة العمل الوطنية لفترة 2024 إلى 2027، بما تحمله هي الأخرى من التزامات كتكملة للخطط السابقة وعلى رأسها خطة العمل الوطنية لفترة 2021 إلى 2023 التي تطرقنا إليها.

وتتضمن خطة العمل الوطنية لفترة 2024 إلى 2027، 5 محاور مقسمة إلى 12 التزاما، كما يلي:

- محور الشفافية والمشاركة ويضم 3 التزامات؛
- محور الفضاء المدني ويضم التزامين؛
- محور المساواة والشمولية ويضم 4 التزامات؛
- محور العدالة المنفتحة ويضم التزامين؛
- محور الجماعات الترابية المنفتحة ويضم التزام واحد.